الاليكترونية ، وصناعة المعادن وغيرها من الصناعات التي لها صلة مباشرة بانتاج الاسلحة. وعلى اثر الغاء برنامج المساعدة الامريكية من قبل الكونغرس الامريكي طلب سابير ، وزير المال من جميع الوزراء اعادة النظر في ميزانياتهم الاولية . والمعروف ان حصة اسرائيل المقررة من المساعدات الامريكية قبل الغائها كان (١٨٥) مليون دولار للعام المالي ٧٣/١٩٧٢ .

وعلى اثر نداء سابير ، وزير المالية ، قام موشي دايان ، وزير الدفاع ، بتخفيض ميزانية وزارته للعام المالي القادم بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية (حوالي ١٢٥ مليون دولار) بحيث تصبح في حدود ٦٠٠٠ مليون ليرة اسرائيلية (حوالي ١٤٤٣ بليون دولار) . وكان سابير قد أعلن أمام اللجنة المالية في الكنيست ان الميزانية ستكون في حدود ١٦٤٢ بليون ليرة اسرائيلية (حوالي ٣٤٧ بليون دولار). وهذا يعني ان نسبة النفقات الدفاعية الى مجمل الناتج الوطني ستظل في حدود ٢٥٪ بالمقارنة الى نسبة ١١٪ قبل عام ١٩٦٧ .

ولا يزال هنالك متسع من الوقت قبل أن تتبلور نهائيا الميزانية اذ أن السنة المالية في اسرائيل تبدأ في اول نيسان من كل عام ، لذلك فان هذه الارقام مؤقتة . ومهما اختلفت التقديرات الحالية والتقديرات اللاحقة فان الشيء الاكيد هو أن الميزانية ستقع تحت عجز يتراوح بين ٣-٥ بلايين ليرة اسرائيلية . وفي عرف القارىء ان الضرائب قد وصلت الى حد لم يعد يسمح بأي زيادة اضافية، وان أي تخفيض في مستوى النفقات الحكومية مستبعد ، فان الاحتمال الاقوى هو في ان تلجأ الحكومة للاقتراض من البنك المركزي وهذا يعني زرع بذور التضخم المالي من جديد وهو ما تحاول السلطات الاسرائيلية تفاديه بأي ثمن حتى لا يأتي على المكاسب التي قد يحققها خفض قيمة العملة الاسرائيلية .

قطاع التجارة الخارجية : زاد العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي خلال الاشهر الستة الاولى من هذه السنة بنسبة ٣٧٪ الى الفترة نفسها من العام الماضي . وقد بلغت الواردات في النصف الاول من ١٩٧١ مبلغ مليار وخمسمئة وثلاثة واربعين مليون دولار اي بزيادة قدرها ٢٩٪ من الفترة نفسها من العام الماضي .

وتأمل السلطات الاسرائيلية في ان يطرأ تحسن طفيف على وضع الميزان التجاري بعد خفض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ في الثاني والعشرين من اغسطس من هذا العام . وقد اتخذت الحكومة عددا من الاجراءات الجديدة لتعزيز وضع الصادرات الاسرائيلية عن طريق مكافحة التضخم المالي . وتتلخص هذه الاجراءات بما يلي : ١ - عدم توزيع ارباح اضافية للمؤسسات والاحتفاظ بتوزيع مستواها السابق . ٢ - الاستمرار في مراقبة الاسعار . ٣ - تخفيف النشاط في قطاع البناء بسبب النقص في اليد العاملة وذلك بعدم تطويق أية زيادة في مستوى الاجور . ٤ - الغاء كافة المصاريف التي تنتج عن الاحتفال بالمناسبات الرسمية والاكتفاء باحتفالات شكلية .

ديون الدولة: ارتفعت قيمة ديون اسرائيل الخارجية بنسبة ٢٠٪ عن العام الماضي اذ ارتفعت من ٢٩٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠ الى ٣٥٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧١ . وقد اصبحت الفوائد المستحقة على هذه المبالغ في حدود ٢٥٠ مليون دولار سنويا كما اكد ذلك بنحاس سابير وزير المالية الاسرائيلي في تصريح له حول هذا الموضوع . ولا يوجد خطر من زيادة الديون الخارجية اذا ظلت تزداد بنسبة الزيادة في الناتج الوطني ، اما عندما تزيد عن ذلك فانها تصبح عبئا على الاقتصاد اذ تؤثر تأثيرا مباشرا على مستويات الانتاج وحجم النشاط الاقتصادي . واذا كان الدين الداخلي يمثل عملية تحويل الموارد من فئة من السكان الى فئة اخرى ، او من القطاع العام الى القطاع الخاص ، فان الدين الخارجي يشكل عبئا على الاقتصاد بأسره اذ أنه يحرم المواطنين من موارد معينة يمكن الاستفادة منها في انتاج سلع استهلاكية وانتاجية ويحولها نحو تسديد ديون الدولة الخارجية .

وقد عبر روجرز ، وزير الخارجية الامريكية ، عن قلقه من ازدياد حجم الدين الخارجي لاسرائيل وأكد انه لا بد من الوصول الى تسوية سلمية بين اسرائيل والبلدان العربية حتى تستطيع اسرائيل ، على حد رأيه ، ان توجه مواردها نحو الانماء بدلا من التسلح .

المناطق المحتلة : بدأت السلطات الاسرائيلية في نشر احصاءات شهرية ودورية عن النشاط الاقتصادي في الاراضي العربية المحتلة . وقد جاء في هذه النشرة ان معدل زيادة السكان السنوي في قطاع غزة هو ٢٫٨٪ وفي الضفة الغربية ٢٫٤٪ بالمقارنة الى ١٫٦٪ في اسرائيل و ٤٪ للعرب